العدالة والانتقال البيئي في السياسات العربية

نظّمت الشبكة العربية للعلوم السياسية (APSN) ومبادرة الإصلاح العربي (ARI) ندوة عبر الإنترنت في 11 أبريل/ نيسان 2023، بعنوان: "العدالة والانتقال البيئي في السياسات العربية"[1]. جرى في هذه الندوة تسليط الضوء على مواضيع متعلقة بالسياسات البيئية والتغير المناخي، أثر الديناميكيات السياسية على قضايا البيئة، وتسييس بعض منها لتحقيق مكاسب اقتصادية، بالإضافة إلى الدور المهم الذي يؤديه الباحثون العرب في هذا السياق. كما قدّم النقاش نظرة لمفهوم الانتقال البيئي العادل وأشكاله، وتحليل التحديات السياسية والفرص المتاحة لتعزيز الاستدامة البيئية في قطاعات المياه والغذاء والطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. شارك في هذا النقاش مجموعة من الخبراء هم حمزة حموشان، الباحث في مجال العدالة البيئية، وزينة شهلا، صحفية مختصة في القضايا البيئية، وهاجر الخمليشي، ناشطة في مجال المناخ والاستدامة. وأدارت النقاش سارين كراجرجيان، مديرة برنامج السياسات البيئية في مبادرة الإصلاح العربي.

يثير الواقع الحالي الذي تعيشه المنطقة والعالم بأسره تساؤلات هامة حول كيفية خلق تصور ومعالجة أزمات البيئة والمناخ التي تمس شعوب المنطقة بشكل مباشر. وقد أظهرت نتائج الدورة السابعة من استبيان الباروميتر العربي لعامي 2021-2022 أن مواطني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يقرّون بالتحديات البيئية التي تواجه المنطقة ويشعرون بالقلق نحوها. وأنهم يشاركون الحكومات مسؤولية المساهمة في هذه التحديات. وعلى الجانب الآخر، تعمل مجموعات بيئية إقليمية على تطوير أدوات متنوعة لزيادة الوعي وتعزيز خطط انتقالية عادلة، وتحدي كل من الحكومات والشركات متعددة الجنسيات للقيام بدور أكبر في مواجهة ومكافحة مخاطر التغيرات البيئية والمناخية. ورغم أن مفهوم الانتقال العادل له تاريخ طويل يعود إلى عام 1970، إلا أنه استعاد أهميته مؤخرًا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نتيجة تفاقم الأزمات البيئية والمناخية في هذه المنطقة.

في إطار استكشاف مفهوم الانتقال العادل، أشار **حمزة حموشان** إلى أنه يمكن العودة في جذور هذا المفهوم إلى الولايات المتحدة في سبعينات القرن الماضي. فقد شهدت تلك الفترة تشكُّل تحالفات استثنائية وغير مسبوقة بين الحركات العمالية والبيئية والشعوب الأصلية، حيث اجتمعوا للنضال من أجل تحقيق عدالة بيئية في مواجهة الصناعات الكيميائية المدمرة. وقد اكتسب هذا المفهوم شهرة كبيرة نظرًا لقدرته على التعبير عن مطالب الحركات العمالية والبيئية، بالإضافة إلى اهتمامه بالفئات الأكثر تهميشًا، وتوحيد مختلف أشكال المقاومة، ولا سيما مقاومة النموذج الاقتصادي والسياسي الذي يسهم في تدمير البيئة واستغلال العمال.

وأضاف حمزة أن الانتقال العادل يمثل إطارًا يهدف إلى تحقيق اقتصاد مستدام بيئيًا وعادل اجتماعيًا لجميع فئات المجتمع، يعتمد على استعادة وإحياء مجالات الحياة والحقوق والكرامة للناس. ويؤكد بأن الحلول التي تحاول معالجة الكارثة البيئية أو الأزمة المناخية بمعزل عن الهياكل السياسية والاقتصادية والثقافية التي أدت إلى ظهورها ستظل حتمًا حلولاً زائفة أو شبه حلول. لذلك يرى حمزة أن التحول أو الانتقال الأخضر العادل يجب أن يغير بشكل أساسي النظام الاقتصادي العالمي الذي لا يصلح لا على المستوى الاجتماعي أو البيئي أو البيولوجي، مثلما كشفته جائحة كوفيد -19. وعليه أيضا أن ينهي تلك العلاقات الاستعمارية التي مازالت تستعبد الشعوب. واختتم مداخلته بقوله أنه يظن أن مسألة الانتقال العادل وخاصة في منطقتنا مرتبطة بشكل وثيق بمسألة الديمقراطية، لذلك النضال من أجل انتقال عادل وعدالة مناخية يجب أن يكون برأيه متسق مع المطالب الثورية للانتفاضات العربية في موجاتها المختلفة من 2011 إلى 2019، وهي مطالب السيادة الشعبية والكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية.

قدمت **زينة شهلا** مداخلتها من منظور صحفي، وأكدت أن القليل من بلدان المنطقة يولي اهتمامًا كبيرًا للقضايا البيئية. ونادرًا ما يجري نقاش عام يدور حول أزمات المياه، أو محاولات جادة لمكافحة الصيد الجائر وقطع الأشجار، أو تطوير

[1] تعبّر وجهات النظر الواردة في هذا النص عن آراء المشاركين في الندوة، ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر الشبكة العربية للعلوم السياسية. *يمكن مشاهدة تسجيل الندوة عبر هذا الرابط.*

قوانين بيئية جديدة، أو حتى تطبيق فعّال للقوانين الموجودة أساساً. أما في مجال الصحافة، فلا يزال التخصص البيئي نادرًا، سواء على مستوى الدرجات العلمية أو الممارسة في المنطقة. وعند الحديث عن التحول أو الانتقال العادل نحو الاقتصاد الأخضر، ترى زينة أن هذا المفهوم لم يحظَ بعد بالاهتمام الكافي على الرغم من أهميته. وهنا تؤكد ضرورة فتح نقاشات جادة ومستمرة حول المفهوم وإجراءاته بين جميع الأطراف الفاعلة والمعنية. والتي تعتبرها إجراءات تهدف إلى تحقيق تحول سريع في العديد من المجالات، مع التركيز على استثمار الأراضي واستخدام الطاقة بأفضل الطرق الممكنة، خاصة بالنسبة للفئات الأكثر فقرًا وتهميشًا.

أما عن الدور الذي يؤديه الصحافيون والصحافيات، فيكمن في نظر زينة، من خلال نقل أصوات الناس والتشاور معهم، وأخذ آرائهم في سياق التحول نحو مستقبل أفضل وأكثر أمانًا بالنسبة لهم. بالإضافة إلى مشاركة هذه المعرفة مع صانعي السياسات ومنفذيها، والإسهام في إجراءات المراقبة والتقييم، جنبًا إلى جنب مع المجتمع المدني وغيره من الأطراف الفاعلة ذات الصلة. وإهمال هذا الدور سوف يؤدي إلى تفاقم المشكلات البيئية بدلاً من حلها. وفيما يتعلق بوضع المنطقة العربية التي غمرتها النزاعات على مدى العقود السابقة وأثرت في البيئة والسكان، أوضحت زينة كيف أدى هذا النزاع المستمر والممتد إلى إهمال مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وقطع الأشجار. بالإضافة إلى ذلك، زادت تكاليف الزراعة وحماية البيئة بشكل كبير نتيجة لأزمات الوقود والطاقة، وارتفاع تكاليفها، وتعززت الفوضى، والتعديات والمخالفات البيئية إلى جانب الخسائر البشرية للحروب، حيث أدت إلى وفيات وهجرة لليد العاملة وفقدان لكوادر بشرية مؤهلة.

تناولت **هاجر الخمليشي** في مداخلتها حركة العدالة البيئية باعتبارها استجابة لنظام العنصرية (التمييز) البيئية، الذي يفرض تأثيرات سلبية بشكل غير متناسب على المجتمعات ذات الدخل المنخفض. حيث تكون هذه المجتمعات أكثر عرضة لتلوث البيئة والممارسات الصناعية الخطرة، ما يمنعها من الوصول إلى بيئة نظيفة. وأشارت أيضا إلى أهمية أن تتطلع المنطقة نحو "نقلة نوعية" في ضوء التهديدات المناخية العالمية، بهدف ضمان العدالة لجميع فئات المجتمع، وبالأخص الفئات المهمشة. وأكدت أن مسألة التغير المناخي ليست قضية بيئية فقط، بل هي قضية اجتماعية واقتصادية أيضًا. إذ تؤثر التحديات البيئية على التوازن المائي، وتؤدي إلى نشوب نزاعات وظهور مشكلة اللاجئين. وبالتالي، تتطلب مواجهة التحديات المتنوعة والمتزايدة استراتيجيات تخفيف وتكيف مناسبة.

في السياق نفسه، أشارت هاجر إلى التفاوت في الوضع البيئي بين دول المنطقة العربية، حيث يوجد تقدم ملحوظ في بعض الدول نحو التحول إلى مسار أكثر استدامة، مع التركيز على استثمارات في البنية التحتية البيئية، بينما تعاني دول أخرى من اضطرابات سياسية وعدم استقرار. كما أشارت إلى أهم التحديات البيئية في المنطقة، مثل زيادة وتفاقم ازمة النفايات الصلبة وقلة الوعي البيئي وتراجع موارد المياه وتأثرها بالتغير المناخي، وتلوث الأغذية والبحار. وأكدت أن الحكومات في المنطقة لم تقم بالقدر الكافي من العمل لمواجهة هذه التحديات وإدارة البيئة بشكل صحيح، على الرغم من أنها تشكل ركيزة أساسية في مساعي التنمية المستدامة. وأشارت أيضًا إلى ضعف أداء المؤسسات البيئية وقلة الإنفاق الحكومي على البيئة. علمًا بأنه جرى إدخال الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في جدول أعمال التنمية في العديد من البلدان العربية في السياق العام لمواجهة التحديات البيئية. وأضافت هاجر بأنه لضمان الانتقال الناجح إلى بيئة أفضل، كجزء من التنمية المستدامة، يجب على الدول العربية ترجمة السياسات والاستراتيجيات إلى برامج ملموسة. ويجب تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول العربية، بما في ذلك المشاريع المشتركة في مجالات المياه والطاقة وإنتاج الغذاء، وأيضًا دعم البحث والتعليم وبناء القدرات.

بالنسبة لدور منظمات المجتمع المدني، اعتبرت هاجر أن هذا الدور يتراوح ما بين المشاركة في الاستشارات وبناء الإجماع إلى الشراكة والتقييم والإدارة. وأكدت على أهمية توفر آليات لدى منظمات المجتمع المدني والشباب للمشاركة في المداولات حول السياسات المتعلقة بهذا الشأن وتحديد الأولويات في مثل هذه المناقشات. لكنها عادت لتشير إلى أن السلطات وشعوب المنطقة بشكل عام لا يأخذوا في عين الاعتبار قضايا تغير المناخ والصحة البيئية على أنها قضايا ملحة. وذلك نظرًا للتهديدات الأكثر إلحاحًا مثل الحروب والفقر والبطالة وانتهاكات حقوق الإنسان. إذ من خلال مواءمة المرونة مع الأولويات والقدرات المحلية للحكومات العربية، لا يزال تغير المناخ أقل اهتمامًا من العديد من الاهتمامات الأخرى المرتبطة بالأمن والاستقرار الاقتصادي.

بالإضافة إلى ما تم ذكره، أسهمت هذه المناقشة برؤى قيمة حول تعريف الانتقال العادل في السياق العربي وطرحت سُبل دعمه لضمان نجاحه. كما تناولت أيضًا كيفية بناء وتعزيز الشبكات البحثية والسياسية لتحقيق الاستدامة البيئية في المنطقة. وتركزت تصورات وملاحظات المتحدثين على الظروف البيئية والمناخية، وكذلك تأثير الصراعات المستمرة بشكل عام. وتمت مناقشة أيضًا مشكلة انخراط بعض الحكومات العربية في ما يُعرف بـ "التمويه الأخضر"، حيث تسعى هذه الحكومات إلى استغلال القضايا والحركات البيئية لتقويض النقاش حول الانتقال العادل والتلاعب به. ولا بد من التأكيد على أهمية مشاركة العلماء والباحثين العرب بشكل فعّال في المناقشات الدائرة حول أشكال الانتقالات العادلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لما لهم من دور بارز في دعم القضايا البيئية والتأثير على الرأي العام والمساهمة في تطوير حلول للأزمات وصنع السياسات.